

الجهود الجزائرية لمواجهة الهشاشة الأمنية في منطقة الساحل: التحدي والاستجابة

Algeria's Efforts to Address Security Fragility in the Sahel Region: Challenge and Response

سفيان طبوش*، جامعة مولود معمري تيزي وزو
soufyane.tabouche@ummtto.dz

تاريخ القبول: 2025/11/22

تاريخ الاستلام: 2025/07/31

الملخص:

التحديات التي تواجه الجزائر في الساحل متصاعدة ومعقدة، يفرض عليها الاهتمام بالوضع في احتواء مشاكل المنطقة في ظل الهشاشة الأمنية التي تشهدها، سواء ما تعلق بالفشل الدولاتي أو الانقلابات العسكرية وما نتج عنها من تهديدات لاتماثلية متشابكة تعدت البيئة الإقليمية، ما يستدعي تكاثف الجهود لمواجهة هذه التهديدات، وتعتبر المساعي الجزائرية للحفاظ على استقرار المنطقة ومنع التدخلات الأجنبية والحوول دون نقل التهديدات لداخل الحدود الجزائرية بأدوات مختلفة من الضرورة الملحة في المنطقة.

حيث تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية منطقة الساحل، وتتبع الجهود الجزائرية لمواجهة الهشاشة الأمنية في المنطقة، ثم تبيان أثر الانقلابات العسكرية على الجهود الجزائرية، وكيف أصبحت الانقلابات عاملاً كبحاً للجهود في المنطقة وتفرض إيجاد أدوات جديدة لفرض الأمن والاستقرار والحفاظ عليه.

* المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: الساحل، الهشاشة الأمنية، الجهود الجزائرية، الانقلابات العسكرية.

Abstract:

The challenges facing Algeria in the Sahel are increasingly complex and multidimensional, compelling it to give sustained attention to the region in order to contain its escalating crises amid prevailing security fragility. This fragility is reflected in state failure, recurrent military coups, and the emergence of interconnected asymmetric threats that transcend the regional environment. Such conditions necessitate intensified and coordinated efforts to confront these evolving risks. Within this context, Algeria's endeavors to preserve regional stability, prevent foreign interference, and avert the spillover of threats into its own territory—through a variety of diplomatic, security, and developmental instruments—constitute a strategic imperative.

This study aims to underscore the strategic importance of the Sahel region, trace Algeria's efforts to address its security fragility, and analyze the impact of military coups on Algeria's regional posture. These coups have increasingly acted as obstacles to Algeria's initiatives, necessitating the formulation of new tools and mechanisms to reassert and maintain security and stability in the region.

Keywords: The Sahel, Security Fragility, Algeria's Efforts, Military Coups.

مقدمة:

تواجه الجزائر تحديات أمنية متصاعدة ومعقدة نظرا لما تشهده المنطقة من التهديدات التماثلية واللاتماثلية نتيجة التحولات الإستراتيجية على كل المستويات مثل تأزم مشاكل الحدود، الانقلابات العسكرية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، الإتجار بالبشر، الهجرة غير الشرعية، الحركات الانفصالية، إنهيار الدولة وغيرها، وفي ظل هذه الحساسيات الأمنية المتزايدة والمتشابكة تحتم على الجزائر الإهتمام بالوضع ومتابعته خاصة التهديدات المحتملة على الأمن الوطني لمواجهتها، بالإضافة إلى تحول منطقة الساحل إلى مستنقع أصبح يجذب القوى الإقليمية والدولية المهتمة بثروات المنطقة ما زاد من حدة الصراعات والأزمات.

ومن هنا تبرز الجهود الجزائرية لمواجهة الهشاشة الأمنية التي تنعكس على أمنها الوطني، مستخدمة في ذلك مكانتها الإستراتيجية والإقتصادية والعسكرية وحتى التاريخية، وخبرتها في مكافحة الإرهاب للعب دور أساسي وفاعل صانع للاستقرار في المنطقة.

وانطلاقاً من هذا يمكن صياغة الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت الجهود الجزائرية في صناعة الإستقرار لمنطقة الساحل ومواجهة الهشاشة الأمنية؟

تفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من بينها:

1- ما الخصائص الجغرافية والسياسية التي تجعل من منطقة الساحل مجالا حيويا ذا أهمية استراتيجية في إفريقيا؟

2- ما أبرز مظاهر الهشاشة الأمنية التي تعاني منها دول الساحل؟

3- ماهي انعكاسات الانقلابات العسكرية على فعالية المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمات بالساحل؟

تقوم فرضية الرئسية للبحث على أن: الجزائر تتبنى مقاربة أمنية- تنموية متعددة الأبعاد، تجمع بين العمل الأمني الوقائي والدبلوماسية الإقليمية، بهدف حماية أمنها القومي وتعزيز الاستقرار في منطقة الساحل.

وتتفرع عنها فرضيات فرعية كالآتي:

1- يشكل الموقع الحدودي للجزائر عاملا استراتيجيا في تحديد طبيعة انخراطها في قضايا الساحل الأمنية والسياسية.

2- تعود الهشاشة الأمنية في منطقة الساحل إلى تفاعل عوامل داخلية (ضعف الدولة) وخارجية (التدخلات الأجنبية).

3- ساهمت التحولات السياسية في دول الساحل في خلق بيئة جديدة تتطلب من الجزائر تبني مقاربة أكثر مرونة وتوازنا.

حيث تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج والاقترابات النظرية التي تتيح فهما معمقا لطبيعة الجهود الجزائرية في مواجهة الهشاشة الأمنية في منطقة الساحل، وانطلاقاً من الطابع المركب للإشكالية قيد البحث، الذي يجمع بين البعد الأمني والسياسي والجيوستراتيجي، فقد تم توظيف المنهج الوصفي

التحليلي بوصفه الأداة الأساسية لتحليل طبيعة التهديدات الأمنية في الساحل ومظاهر الاستجابة الجزائرية لها، سواء عبر الآليات الأمنية أو عبر أدوات الدبلوماسية الإقليمية، وبغرض تتبع تطور هذه المقاربة عبر الزمن، تم توظيف المنهج التاريخي لتفسيير التغيرات في السياسة الجزائرية تجاه الساحل منذ تسعينيات القرن الماضي إلى مرحلة ما بعد الأزمات في مالي وليبيا والإنقلابات العسكرية التي حدثت في المنطقة.

أما على المستوى النظري، فقد استندت الدراسة إلى عدد من الاقترابات التفسيرية التي تساعد على تحليل منطق السلوك السياسي والأمني الجزائري في المنطقة، إذ يتيح الاقتراب الواقعي فهم التحركات الجزائرية من منظور المصلحة الوطنية وحماية الأمن القومي في مواجهة التهديدات الخارجية، بينما يبرز الاقتراب البنائي دور الهوية السياسية الجزائرية ومبدأ عدم التدخل كعناصر موجهة للسياسة الخارجية، كما يساهم الاقتراب الأمني الإقليمي في تفسير الترابط البنوي بين الجزائر ودول الساحل ضمن مركب أمني متداخل المصالح والمخاطر، ويبرز مركزية العامل الجغرافي في صياغة أولويات السياسة الجزائرية، في ظل مقاربة الأمن الشمولي في تحليل تداخل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والإنسانية في مقاربة الجزائر لمواجهة الهشاشة الأمنية.

ولتحليل الموضوع وضوع والإجابة على الإشكالية تم التطرق إلى أربع محاور أساسية: المحور الأول: منطقة الساحل مقاربة جيوسياسية، أما المحور الثاني: الهشاشة الأمنية: مقاربة في الأسباب والدور، المحور الثالث: الجهود الجزائرية لمواجهة الهشاشة الأمنية، المحور الرابع: أثر الانقلابات العسكرية على الجهود الجزائرية لتحقيق الأمن والاستقرار في الساحل.

المحور الأول: منطقة الساحل مقاربة جيوسياسية

منطقة الساحل هي المنطقة الجغرافية الممتدة بين الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الإفريقي وصولاً حتى غرب إفريقيا ككل، فبمساحة خمسة ملايين كلم مربع أي ما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية (ظريف شاكر، 2010، ص39)، إذ يشير مصطلح الساحل الإفريقي إلى شريط جغرافي يمتد على شكل قوس يضم السودان، مالي، النيجر، تشاد، وجنوب

الجزائر وصولاً إلى السواحل الأطلسية في أقصى الغرب، كما يستخدم أحيانا للدلالة على الحزام الحدودي المحيط بالجزائر من السودان شرقاً إلى موريتانيا غرباً، مع شمول بعض التصنيفات لدول أخرى مثل غينيا، بيساو، الرأس الأخضر وبوركينا فاسو، وتعد هذه المنطقة إحدى أكثر المناطق هشاشة في العالم نظراً لتقاطع مجموعة من العوامل البنيوية؛ فهي مسرح لصراعات مسلحة مزمنة ونزاعات حدودية، كما تعاني من هشاشة اقتصادية وفقر هيكلية يزيد من ضعفها أمام التهديدات الأمنية والتنمية.

وتتميز منطقة الساحل بتدرج مناخي شديد الخصوصية، إذ يمتزج فيها المناخ الصحراوي الجاف للصحراء الكبرى مع المناخ شبه الجاف للساحل، وصولاً إلى الأجواء الاستوائية لأدغال وسط إفريقيا، وتشكل هذه الخصائص البيئية تحديات إضافية، حيث تسهم ندرة الموارد الطبيعية وضعف الإنتاج الزراعي في تأجيج التوترات الاجتماعية والعرقية؛ أما الصحراء الكبرى، التي تعد من أكبر صحاري العالم، فتبلغ مساحتها نحو 3,500,000 ميل مربع (9,065,000 كلم²) وتمتد لمسافة تقارب 3,000 ميل (4,830 كلم) من المحيط الأطلسي شرقاً (الشمراي، 2006، ص 05)، مما يجعلها عائقاً جغرافياً طبيعياً ومسرحاً لعبور شبكات الهجرة غير النظامية والجماعات المسلحة، وهو ما يمنح المنطقة بعداً جيوسياسياً بالغ الأهمية على المستويين الإقليمي والدولي.

كما تمتد الصحراء الكبرى جنوباً داخل منطقة الساحل الإفريقي، لتشمل معظم أراضي الصحراء الغربية، موريتانيا، الجزائر، النيجر، ليبيا، ومصر، إضافة إلى أجزاء من جنوب المغرب وتونس والشمال المالي والتشادي والسوداني، أما منطقة الساحل الإفريقي فتعد نطاقاً شبه جاف يقع بين الصحراء الكبرى شمالاً ومنطقة السافانا جنوباً، ويمتد من السنغال غرباً مروراً بموريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان وصولاً إلى إثيوبيا شرقاً، ويمنح هذا الامتداد الجغرافي الواسع المنطقة موقعاً استراتيجياً مهماً جعلها منذ القدم نقطة التقاء رئيسية للتبادل التجاري والثقافي بين شمال القارة وجنوبها.

تاريخيا، لعبت منطقتا الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي دورا محوريا في حركة التجارة العابرة للصحراء، إذ شكلتا شريانا اقتصاديا رئيسيا للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، ومع توسع شبكات التجارة العالمية، أصبحت هذه المنطقة هدفا للأطماع الاستعمارية الأوروبية، حيث بدأ البرتغاليون السيطرة على غرب إفريقيا منذ منتصف القرن الخامس عشر، تلاهم البريطانيون ثم الفرنسيون، وقد مثلت تجارة الرق والعبودية أحد أبرز أسباب الاهتمام الاستعماري بالمنطقة، إلى جانب ما تزخر به من ثروات طبيعية وطاقوية؛ واستمرت هذه الأهمية الاقتصادية في تغذية الأطماع الاستعمارية حتى حصول معظم دول الساحل والصحراء - مثل السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، والنيجر - على استقلالها خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

إلا أن التحديات تبقى إلى يومنا هذا تواجه هذه المنطقة، حيث لم تعد محصورة في هشاشتها الاقتصادية وضعف بنيتها التحتية، بل أصبحت أكثر تعقيدا نتيجة تداخل العوامل الأمنية والمناخية، فالتغير المناخي ساهم في تراجع الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة، ما أدى إلى اضطرابات اجتماعية وهجرات داخلية وخارجية واسعة؛ كما جعلت الطبيعة الجغرافية المفتوحة للمنطقة مسرحا مثاليا لنشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود وشبكات الاتجار غير المشروع، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الأمن الإقليمي والدولي؛ إضافة إلى ذلك، أدت هشاشته مؤسسات الدولة وضعف الحوكمة في عدد من دول الساحل إلى تفاقم هذه الأزمات وجعل المنطقة نقطة ارتكاز للهجرة غير النظامية نحو أوروبا، ومجالا لصراع النفوذ بين القوى الدولية الكبرى.

إذ لعب العامل المناخي دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية في المنطقة لتشمل الصحراء الكبرى ككل، فمعظم السكان في منطقة الساحل عبارة عن شبه بدو حيث يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي، فإذا كان التغير المناخي حاضرا بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة فالتنوع الاثني والعنقي ألقى هو الآخر بظلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة، حيث تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء إثنية ونقطة إلتقاء

عدة أعراق تمثل كل فئة أنماط معيشية مختلفة أهمها: الرعاة الرحل المنتشرين خاصة الشمال والحضر الرعاة وهم مزارعون أصلا يمارسون الرعي أيضا، وقد حتمت الاتصالات التي أصبحت ضرورية كنتيجة لتقاسم نفس الحيز الجغرافي والا شتغال بنفس المهن في بعض الأحيان (تربية المواشي والزراعة) الشيء الذي أدى إلى قيام روابط من كل نوع (م صاهرة) وهو ما ذوب الفوارق بين هذه الجماعات (ظريف شاكر، 2010، ص142)؛ غير أن هذا التفاهم الاجتماعي الذي سبب لا ينفي وجود توترات بين مختلف المكونات العرقية، وهي توترات تعود جذورها إلى السياسات الاستعمارية التي رسمت حدودا جغرافية مصطنعة لا تراعي الامتداد العرقي والثقافي لشعوب المنطقة، وقد ساهم هذا العامل في جعل المنطقة عرضة للاهتزازات الأمنية والانقسامات الداخلية، كما تجلّى بوضوح في تمردات الطوارق المتكررة في كل من مالي والنيجر، بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة الجغرافية السائدة في المنطقة الساحلية الصحراوية – والتي يغلب عليها الطابع الصحراوي القاحل وافتقارها لمقومات الحياة المستقرة – تزيد من تعقيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

ورغم هذه التحديات البنيوية، ينظر إلى المنطقة في دوائر صنع القرار لدى القوى الكبرى باعتبارها خزاناً استراتيجياً ضخماً للموارد الطبيعية والطاقوية، قد يوازي الشرق الأوسط من حيث الأهمية الجيوسياسية، وهذا الإدراك يعزز الاهتمام الدولي بالمنطقة ويجعلها مسرحاً لتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ، في ظل ضعف البنية المؤسسية لدولها وعدم قدرتها على إدارة مواردها بفعالية (محمود أبو العينين، 2007، ص114).

وبهذا تعتبر القارة الإفريقية ذات أهمية خاصة لدى الدول الكبرى بصفة عامة نظراً لموقعها الجيواستراتيجي، حيث يتميز موقعها بأهمية حيوية من الناحية الجغرافية وكونها تتوسط القارات، وفي خريطة البترول والنفط، بكونها تتوسط طريق التجارة النفطية القادمة من دول الخليج متوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (حمدي حسن عبد الرحمن، 2004، ص236).

الأهمية الجيو اقتصادية للمنطقة: يعتبر النفط مادة خام حيوية للبشرية فقد اكتسب منذ اكتشفه أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي في العالم وهو بالتالي ذو الأثر البالغ في العلاقات بين الشعوب حيث تم استخدامه كسلاح للضغط على بعض الأقطار المستهلكة في العالم الصناعي، وتعتبر إفريقيا من بين المناطق المصدرة لهذا المورد الحيوي ومن الملاحظ أن البترول الإفريقي أخذ يفرض نفسه كفاعل مؤثر في النظام العالمي كما أن الجدول السياسي قد أخذ يدور حول البترول والغاز الطبيعي الإفريقي الذي دخل أجندة العالم، وذلك مع اتجاه الدول الصناعية الكبرى نحو التوزيع في مصادرات الإمدادات النفطية، ساعد على ذلك الأحداث المضطربة في الشرق الأوسط، وارتفاع أسعار النفط، فالولايات المتحدة والصين تآتيا في مقدمة الدول العالمية الأكثر استهلاكاً للطاقة البترولية، لهذا نجد أنهما من أشد الدول اهتماماً بالبترول الإفريقي، فهما يحدّيان على الثروة البترولية في إفريقيا، أن تذهب كغيرها من الثروات لأيدي بعض النخب الإفريقية، مما يوسع من دوائر الاضطراب السياسي في هذه القارة، لهذا بدأت الدول الكبرى تضع استراتيجيات للتعامل مع البلدان الإفريقية البترولية، خاصة وأن البترول الإفريقي يتمتع بمزايا متعددة أهمها:

- أن البترول الإفريقي أفضل من حيث الجودة وأحد سن في النوعية من مثيله في الشرق الأوسط.

- كما أنه قريب من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، مما يخفف من تكاليف النقل.

- معظم الدول الإفريقية المنتجة للنفط تقع خارج منظمة الدول المصدرة للنفط عدا ليبيا والجزائر ونيجيريا، مما يمكن هذه الدول من حرية الإنتاج.
- القارة الإفريقية، من حيث الاستهلاك تعد أقل استهلاكاً من غيرها مما يمكنها من تصدير الفائض.

المحور الثاني: الهشاشة الأمنية: مقارنة في الأسباب والدور

تعاني منطقة الساحل والصحراء منذ مرحلة ما بعد الاستقلال من إشكالية هشاشة الدولة، وهي معضلة ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية متداخلة، فقد أسهم ضعف الشرعية السياسية الناجم عن انتشار الأنظمة الاستبدادية

والانقلابات العسكرية المتكررة في إضعاف الثقة بين السلطة والمجتمع، كما عجزت الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية، سواء في المجال الأمني أو التنموي، الأمر الذي زاد من تفكك النسيج الاجتماعي؛ كما ساهمت سياسات التوزيع غير العادل للموارد نتيجة انحياز السلطة لفئة أو قبيلة أو جهة معينة في تعميق الانقسامات الداخلية، ما جعل الدولة في العديد من الحالات طرفا في النزاع بدل أن تكون أداة لحله.

تعد المنطقة الممتدة من السنغال غربا إلى السودان شرقا ذات أهمية بالغة للأمن القومي الجزائري وفقا للرؤية الإستراتيجية التي رسمها الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، فالحزام الجغرافي الممتد من دكار إلى الخرطوم يمثل بالنسبة إلى الجزائر مجالا حيويا، بالنظر إلى ما تتميز به حدودها مع دول الساحل من شدة ساعة وانفتاح جغرافي، ويدرك صانع القرار الجزائري أن أي اضطراب أمني أو سياسي في هذه المنطقة من شأنه أن يفاقم من درجة الانكشاف الإستراتيجي للبلاد ويهدد استقرارها الداخلي.

وعليه، يمكن القول إن اهتمام الجزائر بتطورات وأزمات منطقة الساحل والصحراء ليس وليد البعد الإنساني أو الدبلوماسي فحسب، بل تحكمه اعتبارات جيوسياسية وأمنية ترتبط مباشرة بحماية حدودها والحفاظ على توازنها الإستراتيجي في مواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة.

- وساطة الجزائر في الأزمة الترقية في مالي والنيجر:

تعد كل من الجزائر وليبيا معنيتين بشكل مباشر بمتابعة تطورات النزاع الدائر في مالي والنيجر، إذ أن هذا النزاع يحدث على حدودهما الجنوبية من جهة، كما أن الطوارق يشكلون جزءا من البنية السكانية في البلدين من جهة أخرى؛ فإن أي تصعيد أو اضطراب يطال الطوارق في مالي والنيجر يمكن أن يؤدي إلى انتقال تداعيات النزاع إلى باقي دول المنطقة، خاصة في ظل الحدود الهشة والمختلقة على نطاق واسع من قبل فواعل غير نظامية وحركات تعمل خارج نطاق الرقابة القانونية.

وتتشارك مالي والنيجر العديد من الروابط التاريخية والاجتماعية، إذ تمتد جبال "أدرار ليفراس" من شمال مالي والنيجر كشاهد على التاريخ الاستعماري

المشترك مع فردسا، كما يتقاسم البلدان المجموعات السكانية نفسها، مثل الطوارق والسونغاي، وهو ما يجعل النزاع في جوهره مشتركا بينهما منذ بداياته الأولى، وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية في الدراسات التي سعت إلى فهم أعمق لقضية الطوارق في المنطقة:

الاتجاه الأول – البعد السياسي: يرى أن القضية ذات طبيعة سياسية تم توظيفها من قبل الأنظمة الحاكمة لتحقيق مكاسب خاصة، ويمثل هذا التوجه الباحث "مانودياك" – وهو من طوارق النيجر – من خلال كتابه *Touareg, la tragédie*.

الاتجاه الثاني – البعد الإثني والاجتماعي: يعتبر أن قضية الطوارق تندرج ضمن النزاعات العرقية التي تعاني منها معظم الدول الإفريقية، والتي تغذيها عوامل الفقر وغياب العدالة الاجتماعية، ويبرز هذا التوجه الباحث "أندري سان يفون" في كتابه مسألة الطوارق في النيجر.

الاتجاه الثالث – البعد الشامل والمتعدد العوامل: يحاول الربط بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، معتبرا أن التصحر والتدهور البيئي شكلا عوامل أساسية في تفكيك البنية الاجتماعية للطوارق، وقد أكد هذا المنحى الباحثان "فراما مايقا" و"محمد تيا سا" في كتابهما *Le Mali de la sécheresse à la rébellion nomade : chronique et analyse d'un double phénomène du contre en Afrique sahélienne*، حيث قدما تحليلا معمقا لوضعية الطوارق في ظل التحولات المناخية وفشل سياسات التكيف التي انتهجتها السلطات في المناطق المتأثرة بالتصحر (Astrirf, 2007, p. 133).

شهدت منطقة الطوارق أولى بوادر التمرد عام 1959 عندما بادر القائد الاستقلالي كال انتصار المطالبة بالانفصال عن الدولة المالية، حيث قاد تمردا مسلحا في منطقة "أدفوراس" تمكنت السلطات المالية من قمعه عسكريا بحلول عام 1964، وقد تدخلت كل من الجزائر والمغرب في تلك الفترة لاحتواء الأزمة ومنع تصعيدها، غير أن جذور التوتر استمرت كامنة طوال السنوات اللاحقة، خاصة مع تكريس الوجود العسكري المالي في مناطق الطوارق، الأمر الذي

ولد حالة من الـ سخط والنقمة لدى سكان هذه المناطق تجاه سلطات مالي والنيجر.

ويعد عام 1990، وفق العديد من المؤرخين، نقطة الانطلاق الفعلية للتمرد الطوارقي، والذي يمكن تفسيره بثلاثة عوامل رئيسية:

1- الإرث التاريخي للتمرد الأول (1959-1964): والذي تم حسمه عسكريا من قبل السلطات المالية دون معالجة أسبابه البنيوية.

2- الهجرة نحو ليبيا: حيث لجأ عدد كبير من الطوارق إلى ليبيا، وهناك تلقوا تدريبات عسكرية مكثفة إضافة إلى تكوين إيديولوجي يقوم على تمجيد اللغة والحضارة والانتماء العربي، وهو ما يتعارض مع البنية الثقافية لسكان جنوب الصحراء الإفريقية.

3- عودة اللاجئين الطوارق من الجزائر: فقد أدت العودة الواسعة لهؤلاء اللاجئين إلى إذكاء مشاعر التمرد وزيادة الضغط على الدولة المالية.

ويشار إلى أنه كان من الصعب في الأشهر الأولى التمييز بين مسار التمرد في كل من مالي والنيجر نتيجة التعتيم الإعلامي والقيود الأمنية التي فرضها نظاما البلدين، لكن سرعان ما اتسع نطاق النزاع، ما استدعى تدخل عدد من القوى الإقليمية – مثل ليبيا والجزائر والسنغال – للإشراف على جهود الوساطة، وقد توجت هذه الماساعي بتوقيع اتفاق تمنراست في الجزائر في يناير 1991، الذي شكل أول محاولة رسمية لوقف القتال بين طرفي الأزمة.

إن إدراك الساسة في الجزائر منذ السنوات الأولى لبداية تمرد الطوارق على السلطات المركزية في كل من مالي والنيجر ترك الأمور وعدم الاهتمام بما يدور على الحدود الجنوبية للبلاد من شأنه أن يؤثر على الأمن الداخلي للجزائر ويزعزع الاستقرار في المنطقة ككل وما ينجر عليه من أزمات إنسانية وفتح الباب واسعا أمام تدخل الأطراف الخارجية في المنطقة تحت مسميات عديدة.

فإذا علمنا أن الطوارق يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كبيرة في المناطق الصحراوية الجزائرية في الهقار، جانت، تمنراست وأدرار فهذا بالضرورة يعني أن أي إثارة للطوارق في الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خصوصا وأن أقليات

الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتنا سب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة ككل، فالأمن الجزائري ممتد ومرتبطة بصفة كبيرة بأمن الدول في المنطقة الصحراوية ككل فهذا ما يفسر النشاط الدبلوماسي الجزائري المكثف في احتواء نزاعات المنطقة ذو صوصا نزاع الطوارق منذ السنوات الأولى لاندلاعه .

من المعلوم أن موجات المجاعة والجفاف أثرت بشكل كبير على حياة الطوارق والبناء الاجتماعي الخاص بهم مما جعلهم يفعل الهجرة القسرية أو الاختيارية يتوزعون بين عدد من الدول حيث يعيد شون على هامش المدن الكبرى في كل من نيامي بالنيجر وتمبكتو وسط مالي وتمنرا ست جنوب الجزائر (عشوي، 1997، ص87).

شهدت الدبلوماسية سية الجزائرية تحركا فعالا في بداية تسعينيات القرن العشرين، تزامنا مع تجدد التوترات في أو ساط الطوارق، لا سيما في منطقة كيدال شمال مالي، والتي سرعان ما امتدت إلى مناطق واسعة من الساحل الإفريقي، وقد توجت الجهود الجزائرية في هذا السياق بعقد قمة رباعية في مدينة جانت خلال شهر ديسمبر من عام 1990، جمعت كلا من الجزائر، ليبيا، مالي، والنيجر، وأسفرت هذه القمة عن اتفاق مبدئي بين الدول المشاركة يقضي بعدم اللجوء إلى الحلول العسكرية لمعالجة الأزمة الطوارقية، مع الالتزام بتنمية المناطق التي يقطنها الطوارق ومعالجة أو ضاع التهميش التي يعانون منها؛ وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرة كخطوة نحو تسوية سلمية، فإن التباطؤ في تنفيذ بنود الاتفاق، إلى جانب غياب تمثيل موحد للطوارق، أدى إلى تأجيل حل الأزمة، التي ما لبثت أن شهدت تطورات لاحقة زادت من تعقيد المشهد الإقليمي.

غير أنه ما ينبغي الإشارة إليه أن الموقف الجزائري الثابت من قضية الحدود وحفظ الوحدة الترابية للدول قد أثار عددا من المتمردين الطوارق الذين اعتبروه موقفا مضادا لهم حيث كانوا ينتظرون موقفا غير متحيز لسلطات نيامي وباماكو ذو صوصا بعد إخفاق الأطراف المعنية في النزاع من جهة ثم التأثير القوي الذي مارسه فرنسا لإفشال اللقاء بحجة عدم مشاركتها في صياغته،

غير أن السمعة الجيدة للدبلوماسية الجزائرية جعلها تقود و ساطة جديدة توجت بالتوقيع على اتفاقية باماكو 1992.

لعل نجاح الو ساطة الجزائرية في ملف الطوارق في النيجر يظهر في إ شراف الجزائر على محادثات السلام التي ضمت طرفي النزاع والتي تمت عبر ثلاث مراحل.

اللقاء الأول وعقد خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 30 أكتوبر 1997 بينما عقد اللقاءان الأخيران من 18 إلى 21 ومن 25 إلى 28 من نفس الشهر ل يتم التوصل إلى إبرام بروتوكول يهدف إلى إنهاء حالة التوتر ال سائدة في شمال النيجر، وقد نص بروتوكول الجزائر عن وقف إطلاق النار اب تداء من نوفمبر 1997 على أن يكون متبوعا بإطلاق الأ سرى لكلا الطرفين أما فيما يخص النزاع في مالي بين الجيش المالي والطوارق فقد ا شرف رئيس الجمهورية ال سيد عبد العزيز بوتفليقة بنفسه على الو ساطة التي قام بها الدبلوماسي الكريم غريب ويعتبر هذا الاتفاق ثاني اكبر مك سب دبلوماسي للجزائر في حكم بوتفليقة بعد نجاحه عام 2000 في إدارة مفاوضات سلام بين إثيوبيا واريتريا .

يبرز المراقبون للوضع في المنطقة على إبراز النجاح الذي حققته الدبلوماسية سية الجزائرية طوال تسعينات القرن الماضي في التوسط بين فرقاء الأزمة في البلدين رغم محاولات ضرب هذه الجهود من بعض الجهات الإقليمية والخارجية التي رأت من مصلحتها بقاء الأمور مضطربة في المنطقة انطلاقا من مبدأ الصيد في المياه العكرة (عشوي، 1997، ص 89).

على الرغم من التعقيدات الجيو سيا سية التي شهدتها منطقة ال ساحل الإفريقي منذ تسعينيات القرن الماضي، توصل الدبلوماسية سية الجزائرية أداء دور فاعل في إدارة أزمة الطوارق، مستندة إلى مبدأ عدم التدخل العسكري المباشر، والدفع باتجاه الحلول ال سيا سية التوافقية؛ فقد شكل "اتفاق الجزائر" عام 2006 بين الحكومة المالية وبعض الحركات الطوارقية محطة مركزية في هذا المسار، مع التزام الجزائر بدور ال ضامن الإقليمي لتنفيذ بنوده، غير أن التحولات الأمنية، خاصة بعد تدخلات خارجية في المنطقة (مثل الأزمة الليبية

عام 2011)، و صعود الجماعات المسلحة العابرة للحدود، قد حدثت من فعالية الاتفاقيات السابقة، بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية التي توالى في المنطقة، ورغم ذلك، لا تزال الجزائر تعد فاعلا دبلوماً سياسياً موثقاً، تسعى عبر قنوات الحوار والمبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف إلى تجذير المنطقة مزجاً من التدهور، ويظهر هذا المسار أن الدبلوماسية الجزائرية حققت نجاحات نسبية في تهدئة النزاع الطوارقي، لكنها تواجه اليوم تحديات متجددة تتطلب مقاربات أكثر شمولية ومرونة في ظل التغيرات الإقليمية المعقدة.

- الدور الجزائري في حل أزمة اللاجئين:

تعد مشكلة اللاجئين في إفريقيا أحد م شاكل القارة الرئية وقاسما مشتركاً بين معظم الدول الإفريقية، وهي تضيف لأزمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى من م شاكل النظم السياسية الإفريقية كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة إفريقية، ورغم أن سكان إفريقيا لا يمثلون سوى حوالي 12% من سكان العالم إلا أنهم يمثلون حوالي 32% من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي 9.7 مليون لاجئ.

لقد اهتمت الجزائر بفئتين رئيئيتين من اللاجئين هما الطوارق سواء من المالي أو النيجر، وكذا لاجئي جبهة البوليساريو المتواجدين في منطقة تندوف، وهناك عدة أسباب دفعت هؤلاء للزحف نحو الجنوب الجزائري حيث تتنوع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويمكن إيجاز هذه الأسباب خصوصاً لفئة الطوارق كما يلي :

- إحساس طبقات واسعة داخل الدول جنوب الصحراء الكبرى بالتهميش والحرمان ما يحفزهم على اللجوء والهجرة.
- الظروف المناخية والتدهور البيئي الذي شهدته المنطقة الساحلية الصحراوية دفع بإعداد كبيرة للتوجه للمناطق التي تتوفر على شروط الحياة الملائمة .
- رسم الحدود في المنطقة الذي يناقض البناء العرقي والتركيبية السكانية للمجتمعات الإفريقية بصفة عامة.

- عدم احترام الطوارق للحدود الفاصلة بين الدول في عموم الصحراء الكبرى كنتيجة لتأثير العامل التاريخي في صياغة هذه الأفكار من الحقبة الاستعمارية بل وقبلها.

- الانقلابات العسكرية المتوالية وما انعكس عليها من فوضى وتدمير. أما الفئة الثانية فتتمثل في اللجوء الفردي الناتج عن الهجرة غير الشرعية وتأتي خاصة من مالي والنيجر، نيجيريا بور كيناوا سو ودول إفريقية أخرى، حيث تشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن ولاية تمنراست الجزائرية تستضيف ما بين 15,000 و 25,000 مهاجر ولاجئ أجنبي (IOM, 2023) (التقديرات متغيرة بسبب الترحيلات الجزائرية المنتظمة خاصة عبر معبر "تين زواتين" الحدودي مع النيجر)، معظمهم من دول الساحل الإفريقي، ويتوزعون بين عابرين ومستقرين، ويعتمدون في معيشتهم على الاقتصاد غير الرسمي أو المساعدات الإنسانية.

تبذل الجزائر جهودا معتبرة بالتعاون مع الأمم المتحدة لتتكفل باللاجئين وتعمل من جهة أخرى على إحلال السلام في المنطقة في إطار احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والتوسط لحل نزاع الطوارق في كل من مالي والنيجر. إن البحث عن حل نهائي وعلى المدى البعيد لمشكل اللاجئين خاصة وأن الجزائر تعتمد حاليا على سياستها الترحيل المنظم نحو النيجر (أكثر من 20,000 مرسل سنويا)، لكنها سياستها غير كافية وحدها، وقد تتسبب في انتقادات حقوقية، ما يستدعي إصلاحا أعمق ومتوازنا.

من أجل تحقيق توازن بين المتطلبات الأمنية والالتزامات الإنسانية، تحتاج الجزائر إلى استراتيجية وطنية شاملة للهجرة تتضمن أبعادا قانونية وإنسانية وتنموية، خاصة في ظل حساسية ملف الهجرة واللاجئين وعلاقته بالبعد الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي، حيث تحتاج الجزائر إلى حلول متعددة الأبعاد ومتوازنة في نفس الوقت في ظل الضغوطات من المنظمات الدولية والرقابة التي تحاول المساس بسيادة الدولة الجزائرية بحجج متعددة، فعلى المستوى الأمني تحتاج الجزائر إلى بذل مزيد من الرقابة خاصة الذكية على الحدود الجنوبية لشمس ساعتها (كما تستخدم طائرات مسيرة، رادارات، تعاون استخباراتي...)،

بالاضافة إلى سن إطار قانوني واضح للجوء والهجرة حتى لا يخلق فراغ قانوني للتعامل معهم، بالاضافة إلى الحلول الانسانية لا استقبال المهاجرين وتقديم خدمات صحية والاهتمام بالأطفال والنساء، أما الحل الدبلوماسي القانوني يبقى أهم الطرق المتعلقة بالتعاون الإقليمي للحد من ظاهرة اللجوء والهجرة التي تهدد أمن واستقرار الجزائر، مع القيام بحملات توعية وتوعوية للمجتمع الجزائري لتبيان أهمية هذا الملف وكيف يجب التعامل معه في ظل خريطة متكاملة تتماشى والحلول التي تضعها الدولة الجزائرية يتم تكثيف فيها الوعي الإعلامي وتفعيل دور المجتمع المدني.

المحور الثالث: الهشاشة الأمنية في منطقة الساحل بين الجهود الجزائرية والتدخلات الأجنبية

يجدر التأكيد على أن الجزائر تبذل جهودا حثيثة للحيلولة دون أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وقد عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بشكل قاطع، عن رفض الجزائر القاطع لاحتمال ضامن أي قاعدة عسكرية أجنبية، وعلى وجه الخصوص مقرر قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)؛ ولم يقتصر موقف بوتفليقة على الشأن الوطني، بل وسعه ليشمل دعوة صريحة لدول الساحل الإفريقي من أجل تحمل مسؤولياتها في تأمين الحدود ومواجهة تحديات الإرهاب وتهريب الأسلحة والهجرة غير النظامية، بعيدا عن الهيمنة الفرنسية أو الأمريكية، وتعكس هذه الدعوة توجهها الاستراتيجي نحو بلورة سياسة دفاع إقليمي مشترك، قائمة على مبدأ السيادة والاستقلالية، بعيدا عن الاتكالية على القوى الكبرى، ويؤكد الرئيس عبد المجيد تبون هذا المبدأ في العديد من المناسبات واللقاءات الصحفية، وينبع هذا الموقف من قناعة الجزائر بأن الأجندة الأمريكية تتجاوز محاربة التنظيمات الإرهابية والأنشطة غير المشروعة، إلى مساعي أعمق تمس سيادة دول المنطقة وكرامة شعوبها.

إن التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل مطلق في وقت انهارت فيه الدولة في ليبيا وكادت تغيب في مالي يحول دون قراءة واعية

للأحداث والتطورات، في ظل استمرار تدفقات المخاطر والتهديدات على حدودها والتي قد تجبر قواتها على خوض حرب استنزاف. فعلى الرغم من وجود محاور سلطوية رسمية في بعض دول المنطقة، كما هو الحال في مالي، إلا أنها تفتقر إلى الإمكانيات الكافية لبسط سيطرتها الفعلية على كامل أراضها، فضلا عن ضعف قدرتها على مراقبة حدودها بشكل فعال؛ وتتمثل المعضلة الجزائرية هنا في التوفيق بين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وبين التهديدات الأمنية العابرة للحدود، الناجمة عن هشاشة تلك الدول، وقد دفعت هذه الإشكالية الجزائر إلى التشنج الشديد على موقفها الرافض لأي تدخل خارجي في محيطها الإقليمي، حتى في الحالات التي تشهد فيها دول الجوار حالة من الفوضى والانفلات، مما يجعل أراضها ملاذاً خصبا للجماعات الإرهابية ذات الخلفيات المتعددة؛ ومن خلال هذا الموقف، تظهر الجزائر نهجا يعطي انطبعا بأنها تتعامل مع تلك التهديدات بوصفها ظواهر نابعة من كيانات دولية قائمة، وليست مجرد نتاج لفشل الدولة أو انهيارها.

رغم التحديات الأمنية المتزايدة في محيطها الإقليمي، تظل الجزائر متمسكة بمبدأ مزدوج يعد حجر الزاوية في سياستها الأمنية: الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورفض أي تدخل أجنبي في شؤونها أو في شؤون جيرانها، بما في ذلك رفضها الصريح لشرقيات جزائرية خارج حدودها الوطنية، ويشكل هذا المبدأ الإطار المرجعي الذي يوجه سلوك الجزائر السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد استندت إليه في رفضها التدخل في أزمات كل من ليبيا وسوريا واليمن ومالي، كما اعتمدت كأساس لموقفها الرافض للانضمام إلى القوة العربية المشتركة المقترحة، محذرة من مخاطر عسكرة العلاقات بين الدول العربية؛ وبالمثل، رفضت الجزائر الانضمام إلى "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب" الذي تقوده المملكة العربية السعودية، على خلفية تمسكها باستقلالية قرارها الأمني ورفضها الانخراط في تكتلات قد تستخدم لتكريس منطق الهيمنة أو تهدد سيادة الدول.

كما رفضت الجزائر عرضاً قدمه الرئيس المصري في منتصف عام 2020 للتدقيق الأمني بشأن الأزمة الليبية، متمسكة بموقفها الرافض لأي انخراط عسكري في الصراع الدائر هناك، وقد حذرت الجزائر، من منطلق رؤيتها الإستراتيجية، من مغبة تحويل ليبيا إلى "صومال جديدة" في شمال إفريقيا، أي إلى دولة فاشلة تعج بالفوضى والمليشيات المسلحة؛ ويأتي هذا الرفض في إطار نهج الجزائر القائم على تفصيل الحلول السياسية على المعالجات الأمنية أو العسكرية، حيث كانت قد طرحت في وقت سابق مبادرة سياسية شاملة لحل الأزمة الليبية، تقوم على حوار داخلي ليبي-ليبي، وتنتهي بإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتنظيم انتخابات ديمقراطية، وصياغة دستور توافقي يعيد الاستقرار والشرعية إلى البلاد.

لكن وجود الجزائر بين المطرقة والدندان دفعها إلى إعادة النظر في الأسس المعيارية التي وجهت سياستها الخارجية وتركيبتها منذ الاستقلال، وفي مقدمتها مبادئ: عدم التدخل، احترام سيادة الدول، دعم الحركات التحررية، ولمرور السياسة الأمنية الجزائرية بتقلبات كثيرة بحكم السياق الإقليمي المضطرب سياسياً وأمنياً وعسكرياً، سمح التعديل الدستوري لعام 2020 (المادة 31 / 3 من المرسوم الرئاسي رقم 20 - 442، 2020) مؤخراً ببناء القوات العسكرية الجزائرية خارج حدودها تحت مظلة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو قوات المنظمات الإقليمية، وأبرزها قوات الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، على أن يكون ذلك شرها في كل الأحوال مرهوناً بموافقة البرلمان بغرفتيه (الرفاعي، 2025).

كما يعد قرار الجزائر بإعادة فتح حدودها مع النيجر في يوليو 2021 خطوة بالغة الأهمية، لا تقل تأثيراً عن القرارات السياسية والأمنية السابقة، لا سيما من منظورها الاقتصادي والسياسي، فقد جاء هذا القرار تنجيحاً لاتفاق ثنائي بين البلدين يهدف إلى تسهيل حركة التبادل التجاري، من خلال فتح الحدود أمام نقل البضائع، وتعزيز التعاون في مجالات حيوية مثل الزراعة (خاصة الري)، والطاقة (ولا سيما النفط)، والتجارة، ويمثل هذا التحرك جزءاً من سياسة جزائرية أوسع لتكثيف الشراكات الاقتصادية مع دول الساحل

الإفريقي، وتجسيد البعد الإفريقي في سياستها الخارجية، كما دشنت الجزائر طريقا تجاريا نحو العالم صمة الموريتانية نواك شوط، بغرض تنشيط المبادلات التجارية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الجزائرية، في إطار رؤية تنموية تكاملية تسعى إلى توسيع النفوذ الاقتصادي الجزائري في المنطقة وتعزيز أمنها عبر أدوات التعاون الاقتصادي.

- تدعيم المقاربة الجماعية لحل مشاكل المنطقة:

تسعى الجزائر جاهدة لتفعيل العمل الجماعي لدول الساحل الإفريقي لحل مشاكلها دون اللجوء إلى استيراد حلول أجنبية أو السماح لأطراف خارجية التدخل في شؤون المنطقة، فقد رفضت الجزائر حضور وفد من المخابرات الأمريكية "الاجتماع التنسيقي الأمني الهام الذي عقدته خمس دول من الساحل الإفريقي يوم الأربعاء 12 أغسطس 2009 في ولاية تمنراست الجزائرية، حيث أثار موقف الجزائر الرسمي، جدلا كبيرا في أواسط المراقبين، إذا استبعدت الجزائر الأمريكيين عن قصد من هذا الاجتماع الأمني الهام، الذي عقد برعاية "مجلس السلم والأمن الإفريقي"، وخصص جدول أعماله لعرض تفاصيل الخطة الأمنية لمحاربة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل، وتحديد أساليب وأدوات إطلاق عملية مواجهة جماعية ضد تنظيم القاعدة في الساحل والصحراء، ودراسته متطلبات تجهيز القوة العسكرية لدول الساحل لتولي مهمة التصدي المشترك للجريمة المنظمة وتهريب السلاح على الشريط الحدودي لدول المنطقة، كما ناقش الاجتماع التقارير التي رفعها خبراء متخصصون في الدراسات الأمنية عن "المركز الإفريقي للدراست والبحوث حول الإرهاب" الكائن مقره بالعاصمة الجزائر.

لقد حرصت الحكومة الجزائرية على التأكيد بأن عقد اللقاء بعيدا عن "الوصاية الخارجية"، سيؤكد للمجتمع الدولي بأن خطة محاربة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي تقوم على إعطاء الأولوية لحماية مصالح دول المنطقة بدل التركيز على حماية مصالح الدول الغربية وحدها في عمليات مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية، وأن القوة العسكرية النظامية لدول الساحل الإفريقي هي قوة "ذاتية" التكوين، يقوم دورها بشكل أساسي على تحقيق

م صالح دول المنطقة، دون الحاجة للمساهمة الأمريكية في هذه الخطة التي يراها الاتحاد الإفريقي، وتنفذها الدول المعنية بها في الساحل الإفريقي (عشوي، 1997، ص90).

بررت وزارة الدفاع الجزائرية استبعاد الجانب الأمريكي من الاجتماع بالتأكيد على أن اللقاء يعبر عن حرص دول الساحل، إلى جانب الجزائر، على تولي شؤونها الأمنية بشكل مستقل، دون الحاجة إلى تدخل عسكري أجنبي. كما سعت الجزائر من خلال هذا الموقف إلى إيصال رسالة واضحة مفادها أن مشاركة وفد عن القيادة العسكرية الأمريكية في اجتماع تمرست كان من شأنها أن تخلق انطباعاً مضللاً، يوحي بأن الولايات المتحدة تقود جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل؛ ومن ثم، حرصت الجزائر على تأكيد الطابع السيادي للقرار الإقليمي في مواجهة تنظيم القاعدة بالصحراء، معتمدة في ذلك على إمكانات دول المنطقة وتتسق جهود الدول الإفريقية الخمس من أجل تأهيل قواتها العسكرية بعيداً عن أي تدخل خارجي (قدادرة، 2009، ص03).

ويقترّب الموقف الجزائري كثيراً من الموقف الليبي، إذ رفضت ليبيا حضور الاجتماع لوجود خلاف لها مع مالي، حين اتهمت قيادتها بالتحرك بإيعاز أمريكي وفرضت سبانياً، حيث أرسلت كل من فرنسا وإسبانيا تعزيزات عسكرية لمالي والنيجر، تهدف بالأساس إلى حماية المنشآت الفرنسية لإنتاج "اليورانيوم" في مناجم مالي والنيجر، إضافة إلى الضغوط الكبيرة من قبل قيادة الأركان الأمريكية في أوروبا على باماكو، لإشراك الأمريكيين في هذه الحرب، والإشراف على بدء عمليات محاربة تنظيم القاعدة في المنطقة دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيز التنفيذ شهر (سبتمبر 2009) ضمن الأطر المحددة سلفاً من قبل الاتحاد الإفريقي، حيث فوض "مجلس السلم والأمن الإفريقي" هذه الدول لتشكيل جيش نظامي موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، وتندرج هذه الخطة في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل، لخوض معركة جماعية حاسمة ضد تنظيم القاعدة، ويلاحظ أن هذا التحرك الإقليمي جاء بعد التحول الكبير في الإستراتيجية العسكرية للإدارة

الأمريكية، بعد تولي الرئيس باراك ح سين أوباما الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية خلفا للرئيس جورج والكر بوش، حيث خفت حملة ال ضغوط الأمريكية المركزة التي سعت إلى فرض التوجه العسكري والأمني للولايات المتحدة الأمريكية على دول .

وتتولى الجزائر قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكل أول قوة عسكرية في المنطقة، حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية، وتجدر الإشارة إلى أن كلا من مالي والنيجر وموريتانيا قد اعترفت بمحدودية قدراتها العسكرية، وطلبت من الجزائر تمويل وقيادة عمليات التمشيط العسكري المركز ضد تنظيم قاعدة الصحراء بحلول شهر سبتمبر، وتولي مهمة النقل الجوي للمؤن والذخائر والمعدات لإمداد جيوش الدول الثلاث، حيث لا تتفق كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في هذه العمليات، وتعد هذه المسألة أحد أهم أسباب تأخر عملية التمشيط والتدخل في منطقة الساحل، إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الإفريقية الكبرى والتي صاحبها تهطل غزير للأمطار في مالي والنيجر، مما أدى إلى تعطيل التنسيق بين هذه الفرق العسكرية؛ وستبدأ الدول الأربعة عملياتها في مناطق أد غاغ أوفو غارس ووادي زوراك في مالي، ووادي تيقودين وتالال وجبال أكادس واير وهضبة جادوا في النيجر، وعرق الشباشب وحماة العريشة وعرق الميري في موريتانيا، لتدمير قواعد ومخابئ الإرهابيين، خصوصاً في وادي زوراك الاستراتيجية الذي يربط مالي والنيجر والجزائر، والذي تسعى الدول الثلاث للسيطرة عليه كونه منطقة إستراتيجية، خصوصاً "المثلث الحدودي للجزائر والنيجر ومالي" (TLEMÇANI, 13 Aout 2009, pp. 01-03).

دعت الجزائر إلى عقد اجتماع طارئ في مدينة تمنراست على خلفية الاشتباكات التي اندلعت في نيجيريا بين قوات الجيش وعناصر جماعة "بوكو حرام" المسلحة، والتي يعتقد أنها على صلة بتنظيم القاعدة في المنطقة، وجاءت هذه الدعوة في ظل تزايد الحديث عن إمكانية تدخل أجنبي ضمن الخطة

الأمنية الإقليمية، نتيجة خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية بشأن كيفية التعاطي مع التهديدات الإرهابية في الساحل الإفريقي؛ ففي حين تدعم واشنطن خطة شاملة تهدف إلى القضاء على تنظيم القاعدة من خلال وكلاء أفارقة محليين، تتبنى الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وإسبانيا وبريطانيا، مسارا مغايرا يتمثل في إرسال دعم عسكري مباشر إلى دول مثل مالي والنيجر وموريتانيا، دون إشراك الجزائر أو ليبيا في التمويل أو التخطيط، بهدف حماية مصالحها ومنشأتها الحيوية في المنطقة.

ويفهم من هذا التحرك الغربي وجود سعي حثيث لانتزاع زمام المبادرة من ليبيا والجزائر، اللتين تقودان المساعي الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية المتنامية، فكل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى لا ترغب في بروز الجزائر وليبيا كدولتين محورتين في هذه العملية، لما قد ينجم عن ذلك من تقويض لمصالحهما الاستراتيجية في المنطقة؛ وبينما تسعى واشنطن إلى حماية مصالحها من خلال القضاء على تنظيم القاعدة، تعمل العواصم الأوروبية على بسط نفوذها على حكومات دول الساحل لضمان السيطرة على الموارد الطبيعية والمناشآت الصناعية والعسكرية، مستفيدة من تجاربها السابقة مع عمليات اختطاف الرعايا الأوروبيين منذ عام 2002.

وفي هذا السياق، وجهت كل من ليبيا والجزائر تحذيرات إلى حكومتي مالي والنيجر من خطورة اللجوء إلى استخدام أسلحة وطائرات غربية، لما لذلك من أثر محتمل في تأجيج النزعة الإيديولوجية لتنظيم القاعدة ذي التوجه السلفي، الذي يعارض بشدة أي وجود عسكري أجنبي على أراضي الدول الإسلامية، وقد جاء ذلك بعد تهديد صريح من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي باستهداف المصالح الفرنسية، خاصة منشآت إنتاج اليورانيوم، كرد فعل على قرار الحكومة الفرنسية بشأن حظر الحجاب، مما يوضح تشابك الأبعاد الأمنية والدينية والسياسية في هذه المعادلة المعقدة.

- تجريم دفع الفدية:

يعتبر تجريم الجزائر لدفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن أحد أهم المحاور في المقاربة الأمنية الجزائرية، خاصة في منطقة الساحل حيث تنتشر

الجماعات الإرهابية التي تعتمد على الاختطاف مقابل المال كمصدر تمويل رئيسي، إذ ترى الجزائر أن التفاوض مع الخاطفين ودفع الفدية مقابل الإفراج عن الرهائن يشجع الإرهابيين على ممارسة هذا النشاط، وقد بادرت الجزائر إلى سعي لتجسيد مبدأ تجريم الفدية في القانون الدولي كواجهة لمكافحة الإرهاب وكسره.

فعلى المستوى القانوني قامت الجزائر بإدخال تعديلات على تشريعاتها الوطنية لمواءمة قوانين مكافحة الإرهاب مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك تجريم التمويل غير المباشر، وتجريم دفع الفدية بوصفه مساهمة في تمويل الإرهاب، فقد جاء النص التالي (يعد تمويلًا للإرهاب كل عملية دفع لمبالغ مالية أو تقديم منافع مادية مقابل إطلاق رهائن، ويعاقب عليها وفقا لأحكام قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال) (المادة 87 مكرر 2021، 15).

سعت الجزائر منذ سنوات إلى تبني نهج صارم في مواجهة ظاهرة تمويل الإرهاب، انطلاقًا من قناعتها بأن الموارد المالية تشكل العمود الفقري للجماعات المسلحة، وتعد إحدى الركائز الأساسية لاستمرار نشاطها؛ وفي هذا الإطار، كثفت الجزائر جهودها على المستوى الدولي للدفع نحو تجريم دفع الفدية للإرهابيين، باعتبارها وسيلة ميسرة لتعزيز قدراتهم اللوجستية والميدانية.

وقد توجت هذه الجهود في 17 ديسمبر 2009 بصدور اللائحة رقم 1900 عن مجلس الأمن الدولي، التي تجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن رهائن مختطفين؛ ويشمل القرار جميع الجهات - دولاً، مؤسسات، وهيئات وأفراداً - ممن يساهمون في تمويل الإرهاب عبر تلبية مطالب مالية للخطفين، ويعد هذا القرار انتصاراً دبلوماسياً للجزائر، التي حرصت على عرض مشروع التجريم على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، إلى جانب عدد من المنظمات الإقليمية، ضمن ميسرة استراتيجية لتجفيف منابع الإرهاب وتجريد الجماعات المتطرفة من أدوات التمكين المالي.

في سياق حدشد تأييد دولي لإقرار لائحة على مستوى مجلس الأمن تدين وتجرم تسديد فدية الجماعات الإرهابية، كانت الجزائر قد صدقت تأييد

الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وذلك على مراحل، حيث حصدت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية وروسيا في إطار التسيق الدولي حول مكافحة الإرهاب الدولي وتجفيف منابع تمويله وتدشجيعه والتساهل معه ومحاربة لغة التنازل والتفاوض عندما يتعلق الأمر بعمليات إرهابية، فإن اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي اقر بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القرار رقم 1904 المتعلق بالتهديدات التي تستهدف السلم والأمن الدوليين من طرف الأفعال الإرهابية، وجاء هذا القرار الذي اعتبر أنه صارا للائحة 1373 الصادر في 2001 المتعلق بتمويل الإرهاب وكذا ما يدرج في أطار لوائح مكافحة الإرهاب الدولي (لعلامي، 2009، ص03).

ففي عام 2014، دفعت الجزائر نحو تضمين بند واضح في قرار مجلس الأمن رقم 2133، يدين دفع الفدية للمجموعات الإرهابية مقابل إطلاق الرهائن، ويحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لوقف هذه الممارسة الخطيرة) مجلس الأمن، الفقرة 3، (2014)، كما دعت الجزائر إلى تعزيز التعاون الدولي في تتبع مصادر تمويل الإرهاب، بما في ذلك الأموال الناتجة عن الفدية، وأكدت على ضرورة التمييز بين الأعمال الإذسانية وأي دعم مباشر أو غير مباشر للإرهاب (وزارة الشؤون الخارجية، بيان رسمي، 2016).

وعلى المستوى الإقليمي، وضمن إطار الاتحاد الإفريقي، كانت الجزائر من أبرز الأصوات الداعية إلى تبني موقف جماعي صارم ضد دفع الفدية، لما لهذه الممارسة من أثر في تمويل الجماعات المتطرفة الناشطة في منطقة الساحل والصحراء (تقرير الاتحاد الإفريقي، وزراء الأمن والدفاع، 2018)، كما عملت الجزائر على تعزيز قدرات أجهزتها الأمنية والقضائية، لتمكينها من التصدي لشبكات الوساطة التي تسهل مثل هذه العمليات.

فالجهود الجزائرية في هذا المجال تعكس رؤية استراتيجية تستند إلى مبدأ عدم المساومة مع الجماعات الإرهابية، وتأكيدا على أن أي تهاون في هذا السياق لا يؤدي إلا إلى تغذية هذه الجماعات وإطالة أمد نشاطها العنيف.

المحور الرابع: أثر الانقلابات العسكرية في الساحل على الجهود الجزائرية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة

إن الانقلابات الأخيرة (في مالي، بوركينا فاسو، النيجر، وغيرها) أثرت بشكل مباشر على البيئة الجيوسياسية في المنطقة خاصة مع تصاعد عصابات التهريب والحركات الارهابية والانفصالية في منطقة الساحل الإفريقي، ما جعل المنطقة بؤرة للصراعات والحروب، ما انعكس على تعطيل المشاريع الإقليمية، مثل مشاريع الربط الطاقوي والنقل التي تأثرت بعدم الاستقرار السياسي في دول الجوار، حيث خسرت الجزائر العديد من فرص التعاون بسبب تجميد أو تأجيل المشاريع بسبب الانقلابات وعدم استقرار البيئة السياسية والأمنية في المنطقة.

هذه الوضعية انعكست على زيادة الإنفاق الأمني بالنسبة للجزائر نتيجة تدهور الأوضاع في الساحل، الجزائر تضطر لزيادة الإنفاق على تأمين الحدود، فمثلا ميزانية الجزائر الدفاعية عام 2023 هي 13.4 مليار دولار، حيث ارتفعت بنسبة تفوق 15% مقارنة بـ 2021 (SIPRI, 2023)، وهذا ما يؤثر على أولوياتها التنموية سواء الوطنية أو في ظل علاقاتها الإقليمية، خاصة وأن الانقلابات العسكرية زعزعت ثقة الكثير من الدول في الحكومات الجديدة، إذ لجأت الدول الغربية والهيئات الدولية إلى خفض تمويلها للدول التي تعاني من انقلابات، وهذا يضعف التعاون الإقليمي الذي كانت الجزائر جزءا منه. الانقلابات أثرت سلبا على بيئة التنمية الإقليمية، وهو ما ينعكس على قدرة الجزائر على الاستفادة من التعاون الإفريقي، إلا أن الجزائر قد تستفيد سياسيا من الفراغ الإقليمي، لكن اقتصاديا، فإن بيئة عدم الاستقرار تحد من الفوائد الممكنة في المدى القريب.

الجدول رقم 01: تأثير الانقلابات في دول الساحل على مشاريع التنمية التي

تشارك فيها الجزائر:

الدولة	سنة الانقلاب	مشاريع متأثرة بمشاركة الجزائر	التأثير على الجزائر
--------	--------------	-------------------------------	---------------------

مالي	انقلابان 2020- 2021	- اتفاق الجزائر للسلام 2015. - طريق الوحدة الإفريقية. - مشاريع أمنية وإنمائية مشتركة.	- توقف فعلي لاتفاق السلام. - صعوبة تأمين طرق التجارة. - زيادة الانفاق الأمني الجزائري في الجنوب.
النيجر	2023	- أنبوب الغاز العابر للساحل. - الربط الكهربائي. - طريق الوحدة الإفريقية	- جمود دبلوماسي مع المجلس السفلي. - تجميد أو تأخير المشاريع الطاقوية. - تعقيد في التنسيق الأمني الحدودي.
بوركينافاسو	2022	- تعاون أمني عبر مجموعة الساحل G5 . - شراكات محدودة في التعليم والصحة.	- تفكك G5 الساحل بعد انسحاب مالي، النيجر، بوركينافاسو. - ضياع إطار تنموي/أمني إقليمي فعال.
تشاد	2021 انتقال عسكري بعد وفاة الرئيس ديبي	- مشاريع أمنية مع الجزائر. - اهتمام جزائري بالتعاون في الزراعة والطاقة.	- علاقات حذرة لكنها مستمرة. - الجزائر تسعى لتوسيع التأثير ولكن بتريث.
نيجيريا	لا يوجد انقلاب حديث	- أنبوب الغاز. - طريق الوحدة الإفريقية.	- شريك استراتيجي محتمل. - لكن تأثر المشاريع عبر النيجر يعوق التقدم.

المصدر: من إعداد الباحث

الانقلابات في مالي والنيجر هما الأكثر تأثيراً على المشاريع الحيوية التي تهتم الجزائر، فهي تخسر فرصاً اقتصادية وتنموية مباحة لكنها تحاول الحفاظ على حضورها الدبلوماسي والأمني، خاصة في ظل تفكك المنظومات الإقليمية (مثل G5 الساحل)، هذا ما يضغط الجزائر إلى أن تلجأ لتفاهات ثنائية أكثر من الأطارات الجماعية.

تشارك الجزائر في مشاريع تنموية إفريقية كجزء من الاتحاد الإفريقي ومبادرة NEPAD (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، حيث تستفيد بشكل غير مباشر من الأسواق الحدودية ومن المشاريع الإقليمية (كالربط الكهربائي

والنقل)، وتمول وتدّ ساهم أحيانا في برامج تنموية في دول الـ ساحل الإفريقي (مالي، النيجر، تشاد...) خصوصا في إطار استراتيجياتها الأمنية والسياسية. فالكثير من الـ مشاريع تعثرت في منطقة الـ ساحل الإفريقي، فم شروع طريق الوحدة الإفريقية مثلا (Trans-Saharan Highway)، والذي يهدف إلى ربط الجزائر بـ 6 دول إفريقية عبر طريق بري ضخم: (الجزائر - مالي - النيجر - نيجيريا - تشاد - تونس)، أنجزت الجزائر الجزء الأكبر من الطريق على أرا ضيها، والذي يفترض أن يعزز التجارة بين شمال وجنوب الـ صحراء، إلا أن المشروع تعثر في مالي والنيجر بسبب الانقلابات والاضطرابات الأمنية. كما أن م شروع الربط الكهربائي الإقليمي الذي يهدف إلى ربط شبكة الكهرباء الجزائرية بدول الـ ساحل، مثل النيجر ومالي، خاصة وأن الجزائر تمتلك فائضا كهربائيا يمكن تصديره، كما يمكنها العمل على إنجاز مشاريع الطاقات النظيفة في الصحراء، إلا أن عدم استقرار حكومات الجوار أدى إلى بطء التنفيذ.

الجزائر تدرك أن النفوذ المستدام في إفريقيا لا يبنى بالقوة فقط، بل بالشراكة الاقتصادية والتنمية المتبادلة، كانت تقليديا فاعلا أمنيا في الساحل (مكافحة الإرهاب، الواسطات)، واليوم تحاول توسيع دورها ليشمل البنية التحتية، الطاقة، والتعليم، وهذا ما يعكس تحولا نحو دبلوماسية تنموية تستند إلى القدرات الاقتصادية والطاقة، فمثلا الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية (AACID) التي أذشأتها الجزائر سنة 2020 (مرسوم رئا سي، 2020، صص 06-07)، والتي تهدف إلى تقديم مساعدات تنموية للدول الإفريقية، خاصة دول الساحل، وذلك من خلال تقديم منح دراسية للطلبة من مالي والنيجر، بالإضافة إلى دعم مشاريع صحية وزراعية صغيرة.

الخاتمة:

يمكن اعتبار الدور الذي لعبته الجزائر مهما ومحوريا في احتواء مشاكل المنطقة وعلى رأسها الأزمة الترقية وقضية اللاجئين رافضة أي تدخل أجنبي، داعمة مساعي العمل الجماعي الإفريقي إيمانا منها أن مشاكل المنطقة لا تحل إلا بالحلول الإفريقية لأن دول المنطقة أدرى بطبيعة مشاكلها وكيفية حلها.

فحالة اللا استقرار التي تتميز بها دول الساحل جعلت م شاريع حيوية (مثل أنبوب الغاز وطريق الوحدة الإفريقية) متوقفة أو متعثرة ب سبب الانقلابات، فالجزائر لا تملك ال سيطرة على ال استقرار ال سيا سي لجيرانها، مما يحد من جدوى استثماراتها، رغم ذلك فهي تحاول أن تكون محورا تنمويا واقتصاديا في إفريقيا، لكن الانقلابات العسكرية تقلل من استقرار شركائها الأساسيين. فالطموحات الجزائرية في إفريقيا مرهونة بال استقرار الإقليمي، وهو عامل خارجي ي صعب التحكم فيه، حيث تطمح لأن تكون قوة إفريقية داخلية مستقلة عن التحالفات الغربية، لكن تحتاج لشركاء أفارقة مستقرين لتتج، في ظل غياب التنسيق المالي الدولي الذي يضعف تنفيذ المشاريع الكبرى. لكنها تحافظ على أوراق دبلوما سية قوية قد ت سمح لها بالمناورة م مستقبلا فموقعها الجغرافي، وقدراتها الطاقوية، والبنية التحتية، وال شرعية التاريخية كداعم لحركات التحرر تمنحها فرصة للبروز كقوة إقليمية إفريقية إذا أحسن استغلالها.



قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. الاتحاد الإفريقي، (2018)، تقرير مؤتمر وزراء الدفاع والأمن حول مكافحة الإرهاب في إفريقيا، أديس أبابا.
2. جبريل حسان، (2025)، "الجزائر: تبون يعلن إعادة فتح الحدود مع النيجر" ، <https://bit.ly/4f5q3kw> ، تاريخ الإطلاع: 2025/07/12.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2021)، العدد 44، المادة 87 مكرر 15.
4. حمدي حسن عبد الرحمن، (2004)، عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان، القاهرة : قضايا سياسية.
5. خالد حنفي علي، (2015)، "توظيف متبادل: التشابكات القبلية - الجهادية في منطقة الساحل والصحراء"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 8.
6. ظريف شاكر، (2010)، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"، مذكرة ماجستير، العلوم السياسية، باتنة : كلية الحقوق شعبة العلاقات الدولية، 2008-2010.
7. عبد السلام ابراهيم بغدادي، (2005)، السودان المعاصر السياسة الخارجية و العلاقات الدولية، عمان : مركز الدراسات الدولية.
8. عبد النور بن عنتر، (2018)، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية و مقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات ، <https://bit.ly/4nYVlO3> ، تاريخ الاطلاع 2025/06/20.
9. علي عشوي، (1997)، "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الافريقي"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.
10. غمراسة بوعلام، "قادة جيوش أربعة دول يبحثون مواجهة "القاعدة" في الساحل الافريقي بمبادرة من الجزائر ورعاية من الاتحاد الافريقي"، الشرق الأوسط، الرياض، <https://bit.ly/4eZFhHE> ، تاريخ الإطلاع 2025/06/15.
11. قدارة عاطف، (2009)، "رئيس مالي يكشف طبيعة لقائه بهما على هامش قمة عدم الانحياز : بوتفليقة والقذافي وافقا على التحرك عسكريا واستخباراتيا ضد القاعدة"، الخبر اليومية، العدد. 5704 (الثلاثاء 21 جويلية 2009).
12. لعلامي جمال، (2009)، "الجزائر تنجح في اقناع مجلس الامن الدولي بتجريم تمويل الارهاب بالفدية"، جريدة الشروق اليومية، العدد 2001، 22 ديسمبر 2009.
13. المادة 3 / 31 من المرسوم الرئاسي رقم 442 - 20 المؤرخ في، (2020)، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، صادر بتاريخ 2020 / 12 / 30.
14. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار (2014) 2133، الصادر في 27 يناير 2014، الفقرة 3.
15. محمد بن مسفر، عبد الخالق الشمراني، (2006)، "الجريمة المنظمة- سياسة مكافحة في التشريع الإسلامي والقانون والقانون الجنائي"، رسالة ماجستير، نايف للعلوم الأمنية.
16. محمود أبو العينين، (2007)، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2006 — 2007، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية مركز البحوث الافريقية.

17. مرسوم رئاسي رقم 20-42، (2020)، يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، 12 فبراير 2020.
18. مهيب الرفاعي، (2025)، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، صحيفة العربي الجديد، <https://bit.ly/3TQoH3q>، تاريخ الإطلاع 2025/07/01.
19. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، (2016)، بيان رسمي حول مكافحة تمويل الإرهاب، الجزائر.
باللغة الأجنبية:
20. Astrirf, M. (2007). natural disasters , droughts and Epidemics in pre_ colonial sudanic Africa. *the medieval history journal*.
21. International Organization for Migration (IOM). (2023). Migration Flows in Southern Algeria: Monitoring Report – Tamanrasset and Bordj Badji Mokhtar. IOM Displacement Tracking Matrix (DTM). Retrieved from: <https://dtm.iom.int>, 09/07/2025.
22. SALIMA TLEMÇANI, (2009), "Réunion Entre L'Algérie, Le Niger, La Mauritanie et Le Mali: Des Chefs Militaires des Etats du Sahel à Tamanrasset," ELWATAN, Algérie, N: 5712, (Jeudi 13 Août 2009).
23. SIPRI, S. I. (2023). *Military Expenditure Databas*. 07 16, 2025, <https://bit.ly/4nQbXaC>.
24. TLEMÇANI, S. (13 Aout 2009). Réunion Entre L'Algérie, Le Niger, La Mauritanie et Le Mali: Des Chefs Militaires des Etats du Sahel à Tamanrasset. *ELWATAN* (5712).